

انهيار تاريخي لمساهمة الشركات في العائدات الجبائية

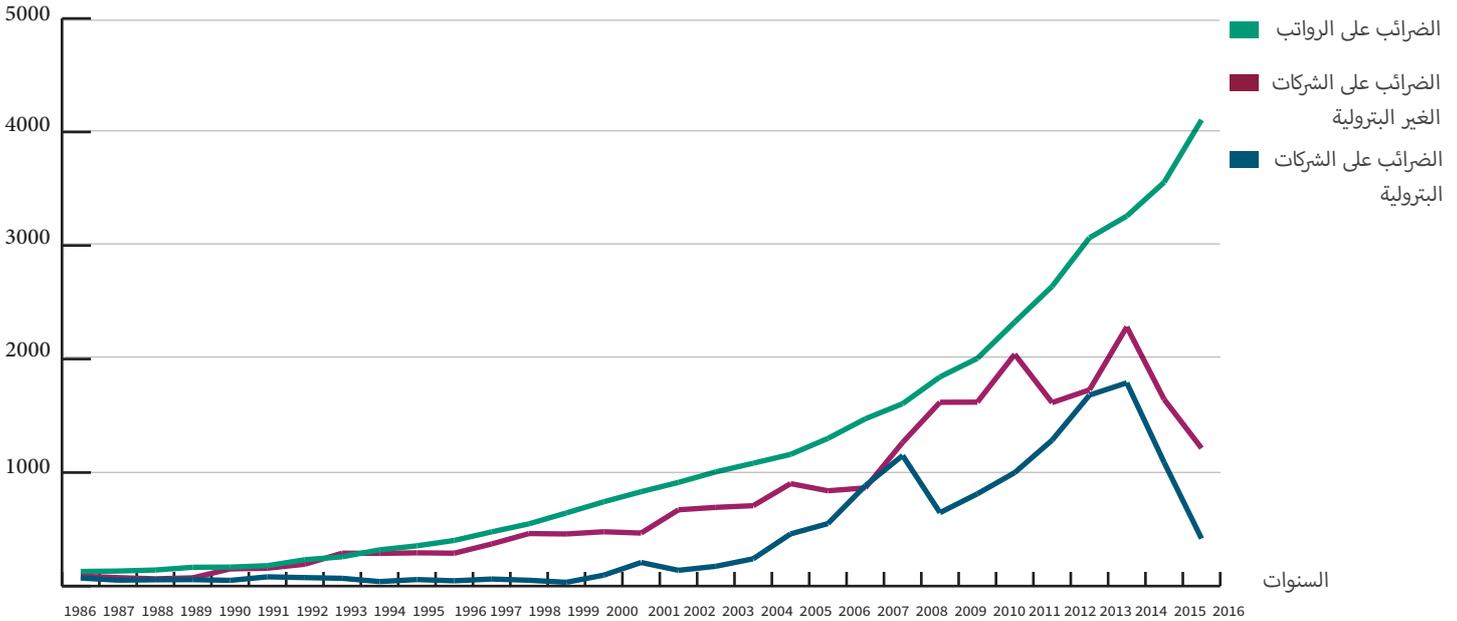
النقاط الرئيسية :

- من الناحية التاريخية، ساهم الموظفون بأكبر قدر في الإيرادات الجبائية للضريبة المباشرة.
- على خلاف مساهمة الموظفين، ركبت مساهمة الشركات منذ 2011 ثم انهارت بعد عام 2014.

العنوان : تطور أهم الضرائب المباشرة في تونس ما بين سنتي 1986 و 2016

إنتاج: المرصد التونسي للاقتصاد
المصدر: وزارة المالية

الموارد الجبائية بالمليون دينار



التعليق :

تمكننا الإيرادات الجبائية المتأتية من الضرائب المباشرة الرئيسية بين عامي 1986 و 2016 أن نكون صورة شاملة عن توزيع العبء الجبائي للضرائب المباشرة على المدى الطويل. وكما كان متوقعا، تبين لنا أنه من الناحية التاريخية، ساهم الموظفون بأكبر نسبة من الإيرادات الجبائية للدولة متقدمين في ذلك على الشركات البترولية و غير البترولية. وعلى مستوى الشركات، تبين كذلك أن المساهمة الجبائية للشركات البترولية، التي لا تعتمد فيها العائدات التي تدفعها، قد اتخذت مكانة كبرى منذ أوائل العقد الأول من القرن الماضي عندما كانت هذه الشركات تساهم بقدر مساهمة جميع الشركات الأخرى. ومع ذلك، يبقى تراجع عائدات الشركات بعد الثورة في عام 2011 أهم حدث. والواقع أنه منذ عام 2011، ارتفعت مساهمة الموظفين بشكل متواصل، في حين كانت مساهمة الشركات البترولية وغير البترولية قد توقفت عن الارتفاع. والأسوأ من ذلك أنه منذ بلوغ ذروة عام 2014، تراجع مساهمة هذه الشركات بشدة إلى مستويات منخفضة تاريخيا. و في انتظار الأرقام المحرزة في الأداءات لميزانية سنة 2017، حيث قامت هذه الشركات بمساهمة إضافية استثنائية بنسبة 7.5%، أصبح من الضروري إجراء مناقشة حول مستقبل جبائية الشركات في تونس في حين نشهد الآن نقاشا محتدما حول مشروع قانون المالية لسنة 2018. ما هي أسباب هذا الاتجاه التنازلي لإيرادات الضرائب على الشركات؟ وإذا تأكد هذا الاتجاه، فمن سيتحمل عبء النقص؟ من الواضح أن الشرطة الجبائية الجديدة ينتظرها الكثير من العمل ابتداء من سنة 2018.